ISSN: 1112-9212 / EISSN 2602-5043	2020 (02) 13	مجلة تطوير العلوم الاجتماعية (93،76)
تاريخ النشر: 2021/04/19	تاريخ القبول: 2021/03/30	تاريخ الاستلام: 2020/11/13

دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري

The role of family control in reducing the exacerbation of the phenomenon of electronic crime in Algerian society

أمال مقدم [1] *

[1] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى (الجزائر).

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، باعتبار أن الجريمة الالكترونية من الجرائم المستحدثة التي بدأت في الانتشار في الآونة الأخيرة نتيجة توفر التقنيات الحديثة، والتي أصبحت تثير عدة مشكلات على جميع الأصعدة، وذلك من خلال قيامنا بدراسة على عينة من الأسر الجزائرية قوامها ستون(60) أسرة، اختيرت بطريقة عشوائية من مختلف ولايات الوطن، ولتحقيق الهدف من الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبيان أعد لهذا الغرض بعد التأكد من توفره على الخصائص السيكومترية للاختبار الجيد، وبعد جمع المعلومات وتحليل النتائج تبين لنا أن للرقابة الأسرية دور في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الأسرية؛ الجريمة الالكترونية؛ المجتمع الجزائري.

Abstract:

This study aims to show the role of family control in reducing the exacerbation of the phenomenon of electronic crime in Algerian society, as electronic crime is one of the new crimes that started to spread recently as a result of the availability of modern technologies, which have raised several problems at all levels, through We conducted a study on a sample of sixty (60) families from Algeria, which were randomly selected from the various states of the country. To achieve the goal of the study, the researcher designed a questionnaire prepared for this purpose after ensuring that it has the psychometric properties of a good test. After collecting information and analyzing the results, it became clear to us that family control plays a role in reducing the escalation of the phenomenon of electronic crime in Algerian society.

Keywords: family control; electronic crime; Algerian society.

*Corresponding author, e-mail: amel.mokeddem@univ-dbkm.dz

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تغيرات تطرأ على أبنية المجتمعات، وتمس مختلف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية، ولما كان حجم هذه التغيرات يمر بوتيرة متسارعة وتحت تأثير العوامل التكنولوجية والاتصالية، والمعلوماتية فإن عملية التغير الاجتماعي تتجلى على عدة أصعدة المجتمع الثقافية، ومتطلبات الأفراد والجماعات مؤثرة في المجتمع وعاداته وتقاليده، الأمر الذي ترتب عنه تغيرا في أشكال المؤسسات الاجتماعية ووظائفها.

وتعتبر الأسرة الخلية الإنسانية الأولى التي يتربى في كنفها الفرد، ويكتسب منها عاداتها وتقاليدها وثقافتها، وهي بذلك تشكل الأساس الأول لبناء شخصيته والتي تتأثر بكل ما يحيط بها من عوامل إيجابية أو سلبية، والتي لابد أن تؤثر بدورها على سلوكه في المستقبل. فالبيئة العائلية الملائمة التي توفر الرعاية المطلوبة لأفرادها لاشك أنها تزودهم بالمناعة اللازمة لمنع تسرب تيارات الانحراف إلى نفوسهم وجرفهم إليها، وتدفعهم إلى التمسك بالقيم الفاضلة التي تحثهم على السلوك المستقيم والأعمال الخيرة، أما البيئة العائلية غير الملائمة وما يشوب مهمتها من قصور في التوجيه والتربية والتعليم والمراقبة تجاه أفرادها تجعل أمر وقوعهم في براثن الإجرام من الأحداث السهلة لعدم قدراتهم الكافية على تقدير نتائج تصرفاتهم وعدم تحملهم للصعوبات التي يمكن أن تواجههم، وانجرافهم وراء أهوائهم ورغباتهم غير مبالين بالقيم الأخلاقية والضوابط الاجتماعية والقانونية.

لذا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، وهذا انطلاقا من توضيح مفهوم الرقابة الأسرية والجريمة الالكترونية وبعض الدراسات المتعلقة بهما.

1.1- إشكالية الدراسة:

تعتبر وسائل الاتصال الالكترونية من أهم وسائل الاتصال الحديثة، التي تسيطر على الأفراد والجماعات والشعوب في غالبية أنحاء العالم في عصرنا الحالي، وذلك لما تتميز به من ميزات لا تتوفر في الوسائل الأخرى(الوسائل المكتوبة، السمعية والبصرية) في ظل التنامي المتسارع للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. وقد تميز القرن العشرين باختراعات هائلة على المستوى التقني لعل من أهمها ظهور الحاسوب الالكتروني ووجود ما يعرف بالإنترنت، مما أدى إلى ظهور

الجريمة الالكترونية التي شهدت تطورًا ملحوظًا ومذهلا في هذا العصر، سواء في شخصية مرتكبيها أو أسلوب ارتكابها مع استخدام آخر ما توصلت إليه العلوم التقنية والتكنولوجية(بوزيدي، 2017، 07).

ومما لا شك فيه أن انتشار الجريمة الالكترونية قد يؤدي إلى خلل عام، قد يهدد المجتمع كله في اقتصاده وسيادته وأمنه الوطني، وتتسبب أيضا بالتفكك الأسري والخلافات بين الأفراد بسبب التشهير أو إشاعة الأخبار الكاذبة وسرقة الملفات الخاصة بالأفراد، ونشرها في الانترنت ووسائل الاتصالات المختلفة، وغيرها من التأثيرات السلبية التي تهدد أمن المجتمع وسلامته.

كما تعد الأسرة النواة الأساسية في بناء المجتمع واستقراره من خلال تأثيرها في تنشئة الأبناء وتوجيههم وتوعيتهم، حيث أنها مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الفرد أول دروس الحياة الاجتماعية، ولكي يتم ذلك فلابد لها أن تأخذ دورها الإيجابي في هذه المواجهة الجادة، وذلك من خلال تركيز كل الجهود على تفعيل دورها في توعية وتوجيه أبنائها وتذكيرهم بمخاطر الانترنت التي يجب عدم التعرض لها، وخاصة بعد دخول الانترنت إلى أغلب البيوت، فنرى فيها من الشباب والمراهقين والأطفال الذين يقضون الكثير من الوقت فيما يعرف بالدردشة وفتح المواقع الإباحية الجنسية، كل هذه السلوكيات يستوجب الأمر دراستها ومعالجتها اجتماعيًا(سليمان، 2017، 32).

لذلك يجدر بنا دراسة الأسرة من خلال دورها الرقابي وتأثيرها في سلوك أفرادها، وعلى منظومة التفاعل والعلاقات الاجتماعية عن طريق ما تقوم به من أدوار ووظائف مهمة يمكن عدّها الكوابح الأساسية لضبط سلوك الفرد، ومنعه من الخروج عن ما هو مألوف في المجتمع من قيم وعادات وتقاليد اجتماعية أساسية تحصن الفرد، وتضبطه وتذكره دائمًا بأهمية الالتزام بها، وعدم الخروج عنها، وذلك من خلال ممارستها لدورها الأساسي في توعية وتنبيه الأبناء بالمخاطر التي قد تنتج عن استخدام الشبكات الإلكترونية والجرائم المتعلقة بها.

وعليه، جاءت دراستنا لتجيب عن التساؤلات التالية:

- ماذا يقصد بالرقابة الأسرية؟
- ماذا يقصد بالجريمة الالكترونية؟
- هل للرقابة الأسرية دور في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري؟

2.1- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال التعرف على التدابير والإجراءات التي تتخذها الأسرة لحماية أبنائها من ارتكاب الجرائم الالكترونية كاستغلالهم في المواد الإباحية.

3.1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- إلقاء الضوء على الرقابة الأسرية ودورها في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية.
- إضافة للأدب التربوي إطار نظري وتربوي عن الرقابة الأسرية و الجريمة الالكترونية.
- وضع مقترحات لتفادي استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري.
- الاستفادة من نتائج البحث لخدمة جميع الأطراف المتصلة بموضوع الدراسة من مسئولين ومربين وأولياء.

4.1- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

4.1.1 مفهوم الرقابة الأسرية:

تتكون الرقابة الأسرية من كلمتين: الرقابة والأسرة.

وتعرف الرقابة بأنها:" عملية منتظمة يتأكد الفرد من خلالها مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف باستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية ". ويعرفها البعض بأنها:" تلك العملية التي تحاول التأكيد على أن النشاطات الفعلية تتلاءم مع النشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها "(عبد الباقي، 2000).

فالرقابة تعمل على كشف الانحرافات وتصحيحها كما تزود الفرد بتغذية راجعة تساعده في تحديد الأهداف المستقبلية ووضع المعايير أو المقاييس اللازمة.

ويمكننا القول أن الرقابة هي عملية التأكد من أن ما تم التخطيط له هو ما تم تنفيذه، وكشف الانحرافات وتصحيحها إن وجدت للوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً.

- أن يكون هناك أداءً مخططاً له.
- أن يكون هناك أداء سيتحقق عند التنفيذ.
- سيتم كشف الانحرافات.

- سيتم تصحيح الانحراف بالسرعة المناسبة.
- التأكد من أن الهدف قد تحقق(عبد الباقي، 2000).

وحسب ما أشار العميري(2011) أن الرقابة تقييد رسمي لأي تعبير عام يعتقد أنه يهدد السلطة الحاكمة أو نظام الآداب، وهناك نمطان للرقابة:

أ- مانع: قبل النشر.

ب- عقابى: بعد النشر، والرقابة هي وقاية وحصانة للمجتمع عموماً بجميع مستوياته وأفراده من التأثير المضر.

عرفت الرقابة عند اليونان وفي بريطانيا، وارتبطت بالغرض السياسي، والإسلام شرع الرقابة وجعل في يد الرقيب نوعين من الروادع هما: الرادع شرعي غير خاضع للاجتهاد البشري، والرادع الخاضع للاجتهاد " التعزيزات ".

والرقابة في الإسلام أنواع: هي رقابة الضمير من داخل الإنسان ورقابة المجتمع برفض السلوك الشاذ،وتنقسم رقابة المجتمع إلى:

رقابة عامة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" ورقابة خاصة، وهي مراقبة رب الأسرة للأطفال، وهي موضوع دراستنا.

2.4.1 مفهوم الجريمة الالكترونية:

تتكون الجريمة الالكترونية من مقطعيين هما الجريمة والالكترونية، ويستخدم مصطلح الالكترونية لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات، أما الجريمة فهي السلوكيات والأفعال الخارجة على القانون. والجرائم الالكترونية فهي:" المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات من الأفراد بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أذى مادي أو عقلي للضحية مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الانترنت "(البداينة، 2014، 02).

ولقد تعدت تعارف الجريمة الالكترونية فهناك من تناولها من الزاوية التقنية أو من الزاوية القانونية، وهناك من عرفها اعتمادا على وسيلة ارتكاب الجريمة.

فعرفت الجرائم الالكترونية بأنها:" تلك الأفعال الإجرامية الناتجة من خلال أو بواسطة استخدام المعلوماتية والتقنية الحديثة المتمثلة في الكمبيوتر والمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها "(الشوا، 1994، 07).

ولقد نص المشرع الجزائري على هذه الجرائم في قانون 09-04 واصطلح على تسميته:" الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال " وعرفها بأنها:" جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات، وأية جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية "(الجريدة الرسمية، 2009، العدد 47، المادة 2- أ).

ونظرا لانتشار الجريمة الالكترونية بما يهدد الفرد والمجتمع في اقتصاده، وسيادته وأمنه الوطني والتأثيرات السلبية لأنواع الجرائم الالكترونية، والتي هي كثيرة حيث لم يوضع لها معايير محددة من أجل تصنيفها، وهذا راجع إلى التطور المستمر للشبكة والخدمات التي تقدمها.

وقد تضاربت الآراء لتحديد أنواع جرائم الانترنت وتعددت التصنيفات، فهناك من عددها بحسب موضوع الجريمة، وأخر قسمها بحسب طريقة ارتكابه، وقد صنفها معهد العدالة القومي بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1985 بحسب علاقتها بالجرائم التقليدية.

الصنف الأول: يتمثل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات متى ارتكبت باستعمال الشبكة.

الصنف الثاني: تضمن دعم الأنشطة الإجرامية ويتعلق الأمر بما تلعبه الشبكة من دور في دعم جرائم غسيل الأموال، المخدرات الاتجار بالأسلحة، واستعمال الشبكة كسوق للترويج غير المشروع في هذه المجالات.

الصنف الثالث: يتعلق بجرائم الدخول في نظام المعالجة الآلية للمعطيات، وتقع على البيانات والمعلومات المكونة للحاسوب وتغييرها أو تعديلها أو حذفها مما يغير مجرى عمل الحاسوب.

الصنف الرابع: فيتضمن جرائم الاتصال وتشمل كل ما يرتبط بشبكات الهاتف، و ما يمكن أن يقع عليها من انتهاكات باستغلال ثغرات شبكة الإنترنت.

وأخيرا صنف الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، ويتمثل في عمليات نسخ البرامج دون وجه حق، وسرقة حقوق الملكية الفكرية المعروضة على الشبكة دون إذن من صاحبها بطبعها وتسويقها واستغلالها بأي صورة طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية(ديش، 2017، 271).

5.1- الدراسات السابقة:

1.5.1- دراسة العنزي(2014) بعنوان:" دور الأسرة الرقابي في الوقاية من الجرائم غير الأخلاقية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجرائم غير الأخلاقية التي تهدد الأسرة، وكذا التدابير الرقابية التي تستخدمها الأسرة للوقاية من الجرائم غير الأخلاقية، وأكثر هذه التدابير الرقابية فاعلية في الوقاية من الجرائم غير الأخلاقية، والتعرف على المعوقات التي تواجه الأسرة في القيام بدورها الرقابي حيث تكون مجتمع الدراسة من حي النظيم الذي يحتوي على أكثر من 000 150 ألف نسمة، وتم أخذ عينة مركبة من المجتمع على النحو التالي(المعلمات في المدارس الثانوية، الموظفات في المراكز الصحية الحكومية وبعض ربات البيوت في الحي) حيث بلغت عينة الدراسة الفعلية لهذا المجتمع (260) مفردة، ومن نزيلات سجن الملز الذي يحتوي على987 نزيلة، بينما بلغت العينة الفعلية في هذه الدراسة (89) مفردة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الباحثة استبانة كأداة لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة(حي النظيم) محايدات في موافقتهن على المحور المتعلقة بالجرائم غير الأخلاقية التي تهدد الأسرة بمتوسط حسابي(3.27 من 5)، بينما اتضح من النتائج أفراد عينة الدراسة(النزيلات) موافقات على المحور المتعلقة بالجرائم غير الأخلاقية التي تهدد الأسرة بمتوسط حسابي(3.73 من 5). كما بينت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة(حي النظيم، والنزيلات) موافقون بشدة على المحور المتعلق بالتدابير الرقابية التي تستخدمها الأسرة للوقاية من الجرائم غير الأخلاقية بمتوسط حسابي(4.66) لعينة حي النظيم و(4.45 من 5) للنزيلات، كما تبين أن أفراد عينة الدراسة(حي النظيم، النزيلات) موافقات بشدة على المحور المتعلق بفاعلية الرقابة الأسرية في الوقاية من الجرائم غير الأخلاقية بمتوسط حسابي(4.61 من 5) لعينة حي النظيم و(4.41 من 5) للنزيلات، وكشفت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة(حي النظيم، النزيلات) موافقات على المحور المتعلق بالمعوقات التي تواجه الأسرة في القيام بدورها الرقابي بمتوسط حسابي(4.18 من 5) لعينة حي النظيم و(3.98 من 5) للنزيلات.

2.5.1 دراسة سليمان(2017) بعنوان:" دور الأسرة في حماية الأبناء من مخاطر شبكة الانترنت، دراسة ميدانية في مدينة سوهاج بصعيد مصر "

أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة دور الأسرة في حماية أبنائها من مخاطر شبكة الإنترنت، باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم اختيار عينة عمدية، بلغت 150 أسرة تستخدم شبكة الانترنت. وبتطبيق استبيان من تصميم الباحث بعد إخضاعه للتحكيم، أظهرت نتائج الدراسة أن شبكة الإنترنت يمكن أن تؤدي إلى إهدار الوقت وإهمال الدروس ونشر الثقافة الاستهلاكية، الأمر الذي يتطلب من الأسرة ضرورة متابعة الأبناء ومراقبتهم لمنعهم من تصفح المواقع الإباحية، وتوجيههم إلى الاستخدام الإيجابي للشبكة.

3.5.1 دراسة الحارثي(2017) بعنوان:" أساليب الرقابة الأسرية في الحد من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي، دراسة من وجهة نظر المراهقين وأسرهم "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وأيهما أكثر فاعلية في الحد من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر المراهقين وأسرهم، والتعرف على أبرز مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر المراهقين وأسرهم والصعوبات التي تواجه الأسرة في ممارسة أساليبها الرقابية للحد من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع طالبات المرحلة المتوسطة للمدارس الحكومية في مدينة الرياض، وبلغ حجم عينة الدراسة (575) طالبة، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات. وأظهرت النتائج أن المراهقات وأسرهن موافقات بدرجة كبيرة جدا على أساليب الرقابة الداخلية بمتوسط(4,22) و(4,56)على التوالي ورتبن أهمها في الحد من مخاطر شبكات التواصل على النحو التالي: اجتهاد الوالدين في حسن التوجيه، القيم الأخلاقية الحميدة التي غرسها الوالدين في الأبناء، منظومة العادات والتقاليد التي تربى عليها الابن، بينما الأسر على النحو التالي: تعزيز مراقبة الله في كل الأفعال، إقناع الأبناء بضرورة إبلاغ الوالدين في حالة تعرضهم لأي استغلال عبر شبكات التواصل، تفعيل مفهوم الحلال والحرام لدى المراهق في تقييم أي سلوك. كما أظهرت النتائج أن المراهقات وأسرهن موافقات بدرجة كبيرة على أساليب الرقابة الخارجية بمتوسط(3,53) و(3,96)على التوالي ورتبن أهمها في الحد من مخاطر شبكات التواصل على النحو التالي: مصادقة الوالدين لأبنائهم، تحذير الأبناء من أن يكونوا ضحايا نتيجة استخدام

شبكات التواصل، شروط مسبقة من الوالدين للأبناء لحسن الاستخدام تمنع في حالة إساءة الاستخدام، بينما الأسر على النحو التالي: مراقبة ورصد التغيرات السلوكية للأبناء بانتظام، محاورة الأبناء لإدراك محتواهم الفكري، متابعة مستوى تحصيل الأبناء.

كما أظهرت النتائج أن المراهقات يرون ان الرقابة الداخلية أكثر فعالية في الحد من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 2, 85%، بينما الأسر يرون أن الرقابة الداخلية أكثر فعالية في الحد من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 76,7% ، وبينت النتائج أن المراهقات وأسرهن موافقات بدرجة كبيرة على طبيعة مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي بمتوسط (4,03) و(4,07)على التوالي ورتبن تلك المخاطر على النحو التالي: تساهم في ابتزاز الفتيات، الاستغلال الجنسي لمرتاديها، نشر الفكر المتطرف، بينما الأسر على النحو التالي: تستخدم لترويج الأخبار المغلوطة، تساهم في الترويج للإباحية، تنشر الممارسات غير الأخلاقية المنحرفة. وأظهرت النتائج أن المراهقات موافقات بدرجة كبيرة على وجود صعوبات تواجه الأسرة من ممارسة أساليب الرقابة الأسرية على الأبناء بمتوسط (3,66) و(3,99) وأسرهن على التوالي ورتبن تلك الصعوبات على النحو التالي: سهولة المشاركة في تلك البرامج لمن هم دون السن القانونية، ضعف الثقافة التوعوية بمخاطر الشبكات وضعف العقوبات على سوء الاستخدام، بينما الأسر على النحو التالي: ميل المراهقين للاستقلال، ضعف الثقافة التوعوية بمخاطر الاستخدام، تعدد برامج التواصل الاجتماعي مما يصعب متابعتها.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور الرقابة الأسرية، والتي تم الاستفادة منها في بعض الجوانب النظرية والميدانية، إلا أن الدراسة الحالية تتميز ببعض النقاط:

– من الملاحظ أن هذه الدراسات قد تناولت الدور الرقابي للأسرة من جوانب مختلفة منها: ما تعلق برقابة الجرائم غير الأخلاقية كدراسة العنزي(2014)، ومنها ما تعلق بأساليبها في الحد من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي كدراسة الحارثي(2017)، ومنها ما تعلق دور الأسرة في حماية الأبناء من مخاطر شبكة الانترنت كدراسة سليمان(2017)، ونحن في دراستنا ركزنا على كل هذه الجوانب.

– ركزت الدراسة الحالية بشكل عميق على دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، وتكاد تنفرد بذلك هذه الدراسة من بين الدراسات المطروحة حتى وإن مست جوهر مشكلة بحثنا.

– أغلب الدراسات المشار إليها اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، ونحن بدورنا استخدمنا نفس المنهج في هذه الدراسة.

–أغلب الدراسات اعتمدت على استبيان في جمع المعطيات، ونحن اعتمدنا على استبيان معد من طرفنا كأداة لجمع المعطيات حول دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري.

2– الإجراءات المنهجية للدراسة:

2.1 مجالات الدراسة:

– **المجال البشري والمكاني:** اقتصرت الدراسة الحالية على بعض الأسر الجزائرية.

– **المجال الزماني:** أجريت هذه الدراسة في أواخر شهر جانفي وبداية شهر فيفري من عام 2020.

2.2 منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يسعى إلى الوصف المنظم للحقائق وتشخيص الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، وذلك من خلال استخدام أدوات مناسبة لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة، وتحليلها، وتفسير النتائج المتوصل إليها.

3.2 عينة الدراسة الأساسية ومواصفاتها:

تتكون عينة الدراسة الأساسية من 60 أسرة جزائرية اختيرت بطريقة عشوائية من ستة ولايات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة الأساسية حسب ولايات الوطن

البلد	التعداد	النسبة	البلد	التعداد	النسبة	البلد	التعداد	النسبة
عين الدفلى	10	%16.67	البليدة	10	%16.67	وهران	10	%16.67
الجزائر	10	%16.67	الشلف	10	%16.67	مستغانم	10	%16.67

4.2 أدوات الدراسة:

بغية جمع بيانات متعلقة بموضوع البحث والوصول إلى نتائج موثوق بها بطريقة علمية صحيحة، قامت الباحثة بتصميم استبيان لجمع البيانات، وهو:

– استبيان حول دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري(22 فقرة في صورته الأولية).

وذلك وفق الخطوات الآتية:

– مراجعة البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

– الاستناد إلى مجموعة من المصادر والكتابات العلمية التي تناولت الرقابة الأسرية والجريمة الالكترونية.

– الاستناد على نتائج الدراسة الاستطلاعية.

– بناء أداة الدراسة في صورتها الأولية، والتحقق من مدى توفرها على الخصائص السيكومترية، بعد تطبيقها على عينة الدراسة الاستطلاعية قوامها 30 أسرة، أصبحت أداة الدراسة تحوي على 16 فقرة في صورتها النهائية.

وللتحقق من صدق أداة الدراسة، قامت الباحثة بعرض الاستبيان على عشرة أساتذة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال علم النفس وعلوم التربية لتحكيمه من حيث ملائمة الفقرات لأغراض الدراسة، ومدى صحتها اللغوية. فبعد الاطلاع على آراء وملاحظات الأساتذة المحكمين حول استبيان معد من طرف الباحثة كأداة لجمع المعطيات حول دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، أسفرت نتائج التحكيم على حصول معظم الفقرات على نسبة اتفاق بين المحكمين تزيد عن نسبة 87 %. كما أن الباحثة لم تكتفي بهذا النوع فحسب من الصدق، بل اعتمدت أيضا على الصدق البنائي للاختبار أو تكوينه(Construct Validity)، وذلك عن طريق حساب الاتساق الداخلي Internal Consistency لاختبار مدى تماسك مفرداته، وقدرت الدرجة الكلية للاستبيان بـ 0.763**، وهي قيمة دالة عند المستوى 0.01 وتعبر عن صدق الأداة.

أما بالنسبة للتأكد من ثبات الأداة استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ(Alpha Cronbach)، وقدرت الدرجة الكلية بـ 0.791**، وهي قيمة دالة عند المستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يدل على أن الاستبيان يتميز بثبات عال.

3- عرض نتائج الفرضية ومناقشتها:

تنص الفرضية الأساسية أن: للرقابة الأسرية دور في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، ولتحقق من ذلك قامت الباحثة بتحليل النتائج المتوصل إليها عن طريق التكرارات والنسب المئوية، والجدول الموالي يبين النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم(02): يبين نتائج استبيان دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري

الرقم	الفقرات	التكرار	%
01	يحرص الأولياء على مراقبة أبنائهم أثناء استخدامهم لجهاز الكمبيوتر	40	66.67
02	تحرص الأسرة على تقديم نصائح حول مخاطر الانترنت	35	58.33
03	يتابع الأولياء باستمرار المواقع المعلوماتية التي يقبل عليها أبنائهم	45	75.00
04	يوضح الأولياء لأبنائهم الانحرافات التي يمكن أن يقعون فيها نتيجة سوء استخدامهم للحاسوب	45	75.00
05	يشجع الأولياء أبنائهم على إنتاج أعمال مميزة في نظام المعالجة الآلية للمعطيات	30	50.00
06	يعمل الأولياء على تطوير مهارات أبنائهم في استخدام جهاز الإعلام الآلي	33	55.00
07	يصحح الأولياء أخطاء أبنائهم جراء استخدامهم الخاطئ للانترنت	42	70.00
08	يحذر الأولياء أبنائهم من الإقبال على مواقع غير مشروعة	32	53.33
09	يعمل الأولياء على تعديل السلوكات الخاطئة في استخدام النظام المعلوماتي	38	63.33

10	يعاقب الأولياء أبنائهم في حالة ممارستهم غير مشروعة للوسائط التكنولوجية	48	80.00
11	يعمل الأولياء على توعية أبنائهم من الوقوع ضحية الجرائم الالكترونية	32	53.33
12	يؤكد الأولياء لأبنائهم على تنظيم التعامل مع البيئة الالكترونية	28	46.67
13	يحذر الأولياء أبنائهم من جريمة الاعتداءات العمدية على المعطيات الموجودة داخل النظام المعلوماتي	28	46.67
14	يمنع الأولياء أبنائهم من إلحاق الضرر بالآخرين عن طريق الشبكة العنكبوتية	39	65.00
15	يعمل الأولياء على اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل مقاومة انحراف أبنائهم نحو الجريمة المعلوماتية	25	41.67
16	تؤمن الأسرة جهاز الإعلام الآلي بأنظمة رقابية لتفادي انحراف أولادهم	20	33.33

من خلال قراءتنا للنتائج استبيان يتضح أن أعلى نسبة كانت للفقرة(10) حيث تبين لنا أن نسبة 80 % من الأولياء يعاقبون أبنائهم في حالة ممارستهم غير مشروعة للوسائط التكنولوجية، تاليها نسبة 75 % للفقرتين 03 و04 اللتان تنصان بأن يتابع الأولياء باستمرار المواقع المعلوماتية التي يقبل عليها أبنائهم ويوضح الأولياء لأبنائهم الانحرافات التي يمكن أن يقعون فيها نتيجة سوء استخدامهم للحاسوب ثم نسبة 70 % بالنسبة للفقرة التي تنص بأن يصحح الأولياء أخطاء أبنائهم جراء استخدامهم الخاطئ للانترنت، ثم تاليها نسبة 66.67 % بالنسبة للفقرة(01) التي تنص بأن يحرص الأولياء على مراقبة أبنائهم أثناء استخدامهم لجهاز الكمبيوتر، تاليها نسبة 65 % في الفقرة (14) التي تنص بأن يمنع الأولياء أبنائهم من إلحاق الضرر بالآخرين عن طريق الشبكة العنكبوتية، تاليها نسبة 63.33 % بالنسبة للفقرة (09) التي تقول بأن يعمل الأولياء على تعديل السلوكات الخاطئة في استخدام النظام المعلوماتي، تاليها نسبة 58.33 % في الفقرة (02) التي تقول بأن تحرص الأسرة على تقديم نصائح حول مخاطر الانترنت، تاليها نسبة 55 % في الفقرة

(06) التي تنص يعمل أبنائهم في استخدام جهاز الإعلام الآلي، تاليها نسبة 53.33 % في الفقرة (08) و(11) اللتان تنصان على أنه يحذر الأولياء أبنائهم من الإقبال على مواقع غير مشروعة، ويعمل الأولياء على توعية أبنائهم من الوقوع ضحية الجرائم الالكترونية، تاليها نسبة 50 % في الفقرة (05) التي تنص على أنه يشجع الأولياء أبنائهم على إنتاج أعمال مميزة في نظام المعالجة الآلية للمعطيات، تاليها نسبة 46.67 % في الفقرة (12) و(13) اللتان تنصان على أنه يؤكد الأولياء لأبنائهم على تنظيم التعامل مع البيئة الالكترونية ويحذر الأولياء أبنائهم من جريمة الاعتداءات العمدية على المعطيات الموجودة داخل النظام المعلوماتي، تاليها نسبة 41.67 % في الفقرة (15) التي تقول يعمل الأولياء على اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل مقاومة انحراف أبنائهم نحو الجريمة المعلوماتية، وتاليها نسبة 33.33 % في الفقرة (16) التي تقول تؤمن الأسرة جهاز الإعلام الآلي بأنظمة رقابية لتفادي انحراف أولادهم، والتي تعتبر أقل نسبة بالنسبة لدور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال الجرائم الالكترونية.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الرقابة على الأبناء خاصة في مرحلتي الطفولة والمراهقة لها أهمية عظيمة في تكوين الأسرة والمحافظة على الكيان الاجتماعي في حفظ المجتمع، وإن إهمالهم له تأثير واضح ويعد من أكبر الذنوب الكبيرة، لأن هذا الإهمال يسبب انحراف الأبناء خلقيا، وجنوحهم نحو الوقوع في شراك الجرائم الالكترونية وغيرها وانحلال سلوكياتهم، والشقاء، وله آثار مخربة ومدمرة تعود عليهم بالسلب بسبب إهمال الرقابة عليهم وإعطائهم حرية كبيرة لا حدود لها دون أي ضوابط وهنا يحدث ما يسمى بالتفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، ويأتي من أهم أسباب وانعدام الرقابة على الأبناء فقدان أحد الوالدين والهجر والطلاق، أو فشل الوالدين في تنشئة الأولاد ووجود الخدم في الأسرة وإلقاء مسؤولية التربية كاملة على الخدم دون متابعتهم في تربية الأبناء، وعمل المرأة غير القادرة على التوفيق بين عملها وبيتها واهتماماتها بتربية أبنائها، إضافة إلى ذلك المشكلات الأسرية والخلافات الزوجية التي تنشأ بين الزوجين أمام أبنائهما، كل ذلك يؤدي إلى تصدع الأسرة وأعتبر أن ذلك سبب مهم في انحراف الأولاد وكثرة مشاكلهم وما يتعرضون له من مصاعب ومواقف في الحياة ويؤدي كل ذلك إلى وقوع الأبناء في الجرائم بكل سهولة ويسر دون إدراك أو وعي حتى يجد الآباء أولادهم قد وقعوا في مستنقع الجريمة وعندئذ تكون قد ضاعت الأسرة بأكملها نتيجة لانعدام الرقابة على الأبناء باستمرار وتتبع لحالة أولادهم.

ويؤدي الانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيا بين الشباب والأطفال لزيادة خطر وقوعهم ضحايا لجرائم الانترنت بما فيها الاستدراج عبر الشبكة العنكبوتية، في ظل ضعف مراقبة الأهل لنشاط الأبناء في هذا الفضاء. ومن هنا يظهر الدور الجوهري للأسرة في الوقاية من الجريمة، والتي تشمل الإشراف المناسب والتوجيه والتعاون بين أفراد الأسرة والحفاظ على العلاقات الجيدة، فقد كان التقييم العام ضعيفًا ومن هنا تظهر الحاجة إلى جهد جماعي لتعزيز الوعي المعرفي وتطوير استراتيجيات التعامل مع الأطفال والأفراد من خلال برامج للشباب مصممة وفقًا للحاجات الفردية، وهذا يساعد في تقليل حوادث الاعتداء على الأطفال، والسلوكيات العدوانية التي يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات إجرامية في المستقبل حيث يشير ثيريوت(2006) بأن عوامل مثل: غياب الإشراف الأبوي ووجود الأقران الجانحين وانخفاض الأداء المدرسي، وتعاطي المخدرات من أهم الأسباب للأنشطة الإجرامية. وبالرغم من إن هذه المعلومة قد تم تأكيدها منذ وقت طويل، لكن لا تزال هناك استراتيجيات وسياسات تحكم بالجريمة للنظر بالأسباب والسلوكيات الإجرامية المتوقعة وتوفير برامج لفهم أفضل وتطوير لخطوات يعتمد عليها للنجاح حسب ما أشارت إليه ذكريات أحمد عبد الله(2019).

كما يجد كثير من الآباء والأمهات صعوبة في إتباع أسلوب تربوي مثالي في مراقبة أبنائهم، فيضطر بعضهم إلى إتباع أسلوب التجسس، ويتجه آخرون إلى بناء ثقة بينهم للحصول على التفاصيل التي يحتاجون إليها في علاقتهم بأصدقائهم أو زملاء الدراسة، والوقوف على تصرفاتهم عن قرب بما يوفر لهم مساحات من الوضوح والصراحة تساعد الطرفين في الوصول إلى شاطئ الأمان من دون منغصات تحرم الآباء من السيطرة الهادئة على سلوكيات أبنائهم وتوجههم الوجهات السليمة بحيث لا يتضررون من أي ثغرات تربوية. ولا شك أن مراقبة الأبناء والحرص عليهم واجب لدى كل ولي أمر أسرة، يجب عليه أن يطلع على ما يفعله الأبناء وأن يتابعهم ويراقبهم عن كثب، ليس مراقبة ملحوظة لديهم ولكن من بعيد، خصوصا الذكور منهم كما يجب عليه معرفة أصحابهم وتخصيص وقت معين للخروج معهم، والحرص كل الحرص على الأماكن التي يذهبون إليها قديما آباؤنا لم يشددوا رقابتنا بل اكتفوا بالسؤال عن الصديق الذي نصاحبه ومعرفة أخلاقه، فنجد أن الخطة لمراقبة الأبناء في الماضي هي معرفة صديق الابن، ولكن في عصرنا هذا من الصعب أن تسأل عن صديق أبنائك في المدينة، ولكن نكتفي بأن نضع الثقة بيننا وبينهم واختبارهم في مواقف

لكي نكون مطمئنين على حياتهم خاصة في المراهقة، وأن نكون أصدقاء لهم قبل أن نكون آباء فنشاركهم أفراحهم وأحزانهم.وحينما تغيب رقابة الأسرة تكثر المشكلات في المجتمع، فدائما نسمع عن مشكلات الأبناء والسبب إهمال أولياء أمورهم للأمانة التي بين أياديهم، فيجب على كل أب أن يطلع على أمور ابنه وعلى أصدقائه، وأن يعرف أدق التفاصيل حتى يعرف ما يفعل ابنه، ويشعره بأنه يراقبه ويهتم بمصلحته ولا يظهر له أنه يراقبه في شتى الأمور حسب ما أكدته دراسة سليمان والحارثي(2017).

لذلك يجب على الأم أن تشارك ابنتها كل أمورها وتطلع عليها لأن هناك أمورا من الصعب أن تفصح البنت عنها لأبيها أو يطلع على مشكلاتها، وكل أمورها فالبنت في بيئة اجتماعية مغلقة ما بين البيت والمدرسة وزيارة صاحباتها، فيجب على الأب والأم مراقبة الأبناء بشكل غير مباشر، ولا يتجسسوا عليهم فيفقدوا الاحترام، وتكون كل أمور أبنائهم من ورائهم، ولكن يجب أن يحس الأبناء أن أهاليهم يراقبونهم ويهتمون بأمورهم ويحرصون على مصلحتهم لكي يحذروا من الوقوع في الخطأ والانحراف والسير في الظلام، وإلى البحث عن بدائل منحرفة تعوضه فقدان لغة الحوار وإثبات الذات.

4- خلاصة:

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن للرقابة الأسرية دور في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، وذلك لأهمية دور البيئة العائلية في تكوين شخصية الإنسان وتوجيه سلوكه ورعايته، ولذلك فإنه يتعين دعمها بالمقومات اللازمة للمحافظة على كيانها المادي والمعنوي لإبعاد شبح الإجرام عن المجتمع، وهذا عن طريق توفير الوسائل الضرورية لوجودها واستقرارها، كنشر برامج التوعية الشاملة ومحو الأمية بين أفرادها، والسعي لإيجاد مسكن مناسب لها، وتوفير الخدمات الصحية والخدمات التعليمية على أن تكون بقدر الإمكان مجانية، وتأمين عمل للمسئول عن إعالتها من شأنه أن يلبي حاجياتها في العيش الكريم ويبعدها عن شبح الفقر والحرمان، الذي يقف في حالات كثيرة وراء تفككها وانحرافها. فمن الضروري توافر الرقابة الأسرية لسلوكيات وتصرفات الأبناء وعدم تركهم يفعلوا ما يشاءون، بحجة أنهم واعيين ويدركون الطريق الصحيح، لكن في الوقت نفسه لا نريد أن تكون الرقابة سيفاً مسلطاً على أعناق الأبناء، وتسلب

كامل إرادتهم، وتحسب كل خطواتهم وسكانتهم، لكن المؤكد أن الأبناء بحاجة إلى الرقابة الواعية الرشيدة التي تجنبهم الوقوع في الإجرام المعلوماتي حسب ما تؤكده أغلب الدراسات.

ومن أجل تفعيل دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، نقترح ما يلي:

– تفعيل الرقابة الوالدية عن طريق تثبيت أنظمة الكترونية تسمح بحجب مواقع التواصل الاجتماعي وتصفية محتوياتها وتراقب تاريخ استخدامهم من أجل التحكم وتقييد الأبناء في استخدام الانترنت.

– وجب على أولياء الأمور العناية بالجانب التربوي وتلقين أولادهم العلوم الضرورية التي تحفظ شخصيتهم الإسلامية من الذوبان، ويأتي على رأس ذلك ربطهم بكتاب الله وعلومه الشريفة.

– تفعيل دور الجانب التوجيهي في الوقاية من الجرائم الالكترونية، وذلك بمساهمة كل الوسائل الإعلامية من صحافة، وتليفزيون، وإذاعة، ومسرح، وسينما ... على اعتبار مدى التصاقها بالجمهور العريض والواسع من أبناء المجتمع.

– الحرص على زيادة الوعي لدى فئات المجتمع والتعامل بكل مصداقية ونزاهة مع هذه التطورات التكنولوجية الهائلة الحاصلة في عالم اتصالات اليوم، لا سيما في مجال الشبكة العنكبوتية التي غزت كل نقاط العالم.

– توفير مناخ تعليمي سليم مبني على التربية الصحيحة التي تسعى إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع من أجل تنقية النفوس من بذور الحقد والاندفاع نحو السلوك المنحرف.

قائمة المراجع:

– البداينة، دياب موسى(2014)، الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، ملتقى علمي بالمملكة الأردنية الهاشمية المنعقد بتاريخ 04 سبتمبر، الأردن، عمان.

– بوزيدي، مختارية(2017)، ماهية الجريمة الالكترونية، كتاب أعمال الملتقى الوطني حول آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، المنعقد في الجزائر العاصمة يوم 29 مارس، 7 – 22.

– الجريدة الرسمية المؤرخة في 16 أوت 2009، المادة 2– أ من القانون 09 – 04 ، المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، العدد 47.

- الحارثي، أشواق محمد(2017)، أساليب الرقابة الأسرية في الحد من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي، دراسة من وجهة نظر المراهقين وأسرهم، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- ديش، سورية(2017)، أنواع الجرائم الالكترونية وإجراءات مكافحتها، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 01، 268 – 282.

- سليمان، محمود عبد العليم محمد(2017)، دور الأسرة في حماية الأبناء من مخاطر شبكة الإنترنت: دراسة ميدانية في مدينة سوهاج بصعيد مصر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 36، 31 – 49.

- الشوا، محمد(1994)، ثورة المعلومات و انعكاساتها على قانون العقوبات، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية.

- عبد الباقي، صلاح(2000)، إدارة الموارد البشرية، مصر: دار وائل للنشر والتوزيع.

- عبد الله، ذكريات أحمد(2019)، فعالية المواطنين القاطنين بمدينة حمد ودور العائلة في الوقاية من الجريمة، مملكة البحرين: مركز الإعلام الأمني

https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/

- العميري، هليل بن محيسن بن سراج(2011)، الرقابة الأسرية في عصر البث العالمي، سلسلة الرسائل العلمية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- العنزي، إيمان بنت غازي عوض(2014)، دور الأسرة الرقابي في الوقاية من الجرائم غير الأخلاقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم علم الاجتماع، تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

مقدم أمال، (2020)، **دور الرقابة الأسرية في الحد من استفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري** ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ،المجلد 13 (العدد 02)، الجزائر : جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص76-93.